جواز مس الدافع بلا طهارة لاجل الدفع الى الصبي ولم يتعلم
به احد ويكره البضه للحدث ونحوه مس تفسير القرآن وكتب الفقه
وكذا كتب السنن لانها لا تخلو عن آيات وفي الخلاصة والاصح
انه لا يكره عند ابي حنيفة رحمه الله وان اكثره ان التفسير ونحوه بمنزلة
لا بأس به لان فيه ضرورة لتكرار الحاجة فالحال اخذه اكثر
من تكرار اخذ المصحف اذ القرآن يقرأ حفظا فالغالب ولا يكره

قرأة القرآن للمحدث ظاهرا اي على ظهر لسانه حفظا بالاجماع
اما الجنب اذا غسل يده وفمه فروى عن ابي حنيفة انه لا بأس
ان يمس القرآن او يقرأه والصحيح انه لا يجوز له المس والقرأة
لبقاء الجنابة لانها لا تتجزى شيوعا ولا قرأة الا كالحدث اجماعا

ويكره قرأة التوراة والانجيل للجنب وكذا التوراة لان الكل
كلام الله وما بدل منه بعض غير معين وغير المبدل غالب فما
لاحتياط في التحرز عن المس واذا اراد الجنب الاكل والشرب
ينبغي له ان يغسل يده وفمه ثم ياكل ويشرب ويكره من غير غسل
لان سؤره مستعمل وكذا ما اصاب يده وشرب الماء المستعمل

مكروه

قال في الاشباه في القاعدة الثانية وقد جوزوا
اصحابنا مس كتب التفسير للمحدث ولم يفصلوا
بين كون الاكثر تفسيرا او قرآنا ولو قيل به اعتبارا
للغالب لكان حسنا انتهى
وتظلم في روح المجمع
لان الاكثر ليس من الخلاص

مكروه لانه النجاسة الحكمية وحمل الماء كحمل على المشروب وقد
قيل انه يورث الفقر وهذا بخلاف الحائض لان سؤرها لا
يصير مستعملا ما لم تخاطب بالاغتسال ويكره كتابة القرآن واسماء
الله تعالى على الصحيح اي السجادة وكذا على الحائط وان يجد وان وما
يفرش لانه تعريض للامتهان ويكره دخول المخرج اي الخلاء ونحوه
اصبعه خاتم فيه شيء من القرآن او من اسماء الله تعالى لان فيه نوع

التعظيم وقيل لا يكره ان جعل فصه الى باطن كفه ولو كان ما فيه شيء
من القرآن او من اسماء الله تعالى في جيبه لا بأس به وكذا لو كان
ملفوفا في شيء طاهر والخرز اصله او له وكذا اي وكما لا يجوز للجنب
والحائض والنفساء قرأة القرآن ولا مسه لا يجوز لهم دخول
المسجد بغير ضرورة سواء كان الدخول للجلوس فيه او للعبور
اي للمرور لقوله عليه السلام انا لا احل المسجد لحائض ولا جنب
وقال الشافعي يجوز لهم الدخول للعبور وقد حققنا الدليل
في الشرح واذا احتلم في المسجد تيمم للخروج اذا لم يخف من لص او
غيره لعدم الضرورة وان خاف جلس مع التيمم للضرورة

روى ابو داود هذا الحديث صحيح

Copyright © King Saud University